

بسم الله الرحمن الرحيم
اجتماع رقم ٢٠١٩/١
بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦ م

محضر اجتماع الجمعية العامة " العادية "

إنعقد اجتماع الجمعية العامة " العادية " لمساهمي الشركة في الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/٢/٢٦ م بفندق فورسيزونز - قاعة المرقاب .

برئاسة سعادة السيد / عبدالله بن خليفة العطية
نائب رئيس مجلس الإدارة

حضور كل من : سعادة السيد / حسين إبراهيم الفردان
: سعادة السيد / جاسم محمد جيدة
: سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني
: سعادة الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
: سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني
: سعادة السيد / علي يوسف حسين كمال
: السيد / خليفة عبدالله تركي السبيعي

عضو المجلس
عضو المجلس
عضو المجلس
عضو المجلس
عضو المجلس
الرئيس التنفيذي للمجموعة

وحضر الاجتماع من السادة / سالم سالم المناعي والسيد / عبدالله السليطي والسيد / علي خليل - عن إدارة مراقبة الشركات بوزارة التجارة والصناعة ، والسيد / سعود محمد العلي والشيخ / عبدالله سعود آل ثاني - عن مصرف قطر المركزي ، كما حضر السيد المحاسب / أحمد سيد - عن مكتب السادة / إيرنست و يونج - مراقب حسابات الشركة مع ثلاثة من المحاسبين لديه ، وعينت الجمعية السيد / علي درباله - المستشار القانوني للشركة - مقررًا للاجتماع .

وقد انعقد الاجتماع بناءً على دعوة من مجلس إدارة الشركة بمناسبة انتهاء العام المالي ٢٠١٨ م ، حيث تم توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين بطريق النشر في صحيفتي الراية وبننسولا في عديهما الصادرين بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١ م ، وفي الموقع الإلكتروني لكل من الشركة وبورصة قطر مشتملة على جدول الأعمال والميزانية العمومية وحساب الدخل والتدفقات النقدية والإيضاحات مع تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات ، وقد أخطرت بتلك الدعوة ومرفقاتها كل من إدارة مراقبة الشركات بوزارة التجارة والصناعة وبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ومصرف قطر المركزي ومكتب السادة / إيرنست و يونج - مراقب حسابات الشركة .

وبعد أن أعلن ممثل مراقب حسابات الشركة توافر النصاب القانوني لعقد الاجتماع ، بنسبة حضور بلغت (٨٤,٩٠ %) ، حيث بلغ عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع بالأصالة (٧٦,٣٠٢,٨٥١ سهماً) ، وبالوكالة (١٩٤,٤٨٠,٤٥١ سهماً) ، بمجموع (٢٧٠,٧٨٣,٣٠٢ سهماً) ، من جملة أسهم الشركة البالغ عددها (٣١٨,٩٠٥,٨٧٥ سهم) ، إفتتح سعادة رئيس

(٢) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٩م

الاجتماع الجلسة مَرَجِباً بالحاضرين ، وقام بتلاوة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م والخطة المستقبلية للشركة .

وقد أشار التقرير إلى أنه في عام ٢٠١٨م ، عززت شركة قطر للتأمين مكانتها العالمية ، حيث حققت حوالي (٧٥%) من إيرادات المجموعة خارج منطقة الشرق الأوسط بحضورها المحلي والإقليمي والعالمي في (١٣) منطقة جغرافية في الشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين وآسيا ، وأن هذا التوسع الجغرافي قد تراقف مع إنشاء كتاب أعمال متنوع ومرن بشكل جيد ، كما سجلت المجموعة نمواً بنسبة (٨%) في إجمالي الأقساط المكتتبة التي بلغت (١٢,٦٠٦) مليار ريال قطري ، مقارنة مع العام السابق ، وكنتيجة للتوسع الإستراتيجي للمجموعة على الصعيد العالمي ، تحتل شركة قطر لإعادة التأمين المرتبة (٢٧) بين أكبر (٥٠) شركة إعادة تأمين على مستوى العالم ، مرتفعة من المرتبة (٣٥) في عام ٢٠١٦م ، وذلك وفقاً لتصنيف وكالة التصنيف الائتماني الدولية A.M.BEST ، وبلغ فائض النشاط التأميني للمجموعة (٥٧٦) مليون ريال قطري ، وهي زيادة كبيرة بنسبة (٤٠١%) مقارنة بعام ٢٠١٧م ، والذي شهد الربع الثالث منه سلسلة مدمرة من الأعاصير (Harvey و Irma و Maria) ، وحققت شركة قطر للتأمين نسبة المصاريف المجمعمة (١٠١,٣%) لعام ٢٠١٨م ، مما يعكس حصة شركة قطر لإعادة التأمين وأنتاريس في سلسلة خسائر الكوارث الطبيعية بما في ذلك إعصار مايكل وفلورنس ، وإعصار (Jebi و Trami) وغيرها ، بالإضافة إلى حرائق غابات كاليفورنيا غير المسبوق ، وذلك في وقت لاحق من هذا العام . بالإضافة إلى ذلك ، تأثرت أنتاريس بخسارة كبيرة على صعيد التأمين البحري وهي خسارة حوض سفن (Lürssen) في ألمانيا . في الأحوال العادية الطبيعية ، وبإستثناء أي تطورات في احتياطات السنوات السابقة وتأثير خسائر الكوارث الطبيعية ، كانت نسبة المصاريف المجمعمة لعام ٢٠١٨م (٩٨,٧%) ، هذا الأداء القوي يعكس نجاح عملية إعادة تقييم واستبعاد المخاطر التي تمت لكل عملياتنا الدولية .

كما أشار التقرير إلى أنه من الآن فصاعداً ، من المتوقع أن تتسارع وتيرة التوسع الدولي لشركة قطر للتأمين على خلفية (QIC Global) ، وهي علامة تجارية تم تكوينها حديثاً يتم بموجبها توحيد الكيانات الدولية التابعة للمجموعة (قطري ، أنتاريس ، QIC Europe Ltd ، ومجموعة شركات تأمين مقرها جبل طارق التي تم شترؤها (Markerstudy)) ، وأن (QIC Global) ستستفيد من نهج متكامل للخدمات المساعده المجمعمة ، والذي يتوقع بدوره أن يعزز من فعالية التكاليف الإجمالية لمجموعة قطر للتأمين ، وأن عملية الاستحواذ التي قامت بها مجموعة قطر للتأمين من خلال شركتها التابعة "قطر لإعادة التأمين" ، لمجموعة الشركات الكائنة بجبل طارق "ماركستادي" ، تعتبر علامة بارزة أخرى في المسيرة نحو التحول إلى مجموعة عالمية من أفضل ٥٠ شركة تأمين ، وهي الرؤية التي صاغها مجلس الإدارة في عام ٢٠١١م عندما مثلت أعمال مجموعة قطر للتأمين غير التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠%) من إجمالي محفظتها ، وفي يناير ٢٠١٨م ، عندما تم الإعلان عن عملية الاستحواذ ، قامت شركة (Markerstudy) باكتتاب أكثر من (٥%) من سوق التأمين على السيارات في المملكة المتحدة ، والتي قد تصل أقساطها السنوية إلى حوالي (٧٥٠) مليون جنيه إسترليني ، ومن خلال هذا الاستحواذ ، الذي حصل على الموافقة

(٣) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٩م

التنظيمية في يوليو ٢٠١٨م ، قامت شركة قطر لإعادة التأمين بتحقيق محفظة متوازنة في مجال تأمين لديها خبرة ودراسة كبيرة فيه ، وبالنسبة للمجموعة ، كانت عملية الاستحواذ علامة فارقة ، ليس فقط من حيث النمو ولكن أيضاً فيما يتعلق بتكوين المحفظة وتحولها نحو أعمال ذات تقلبات أقل توفر ربحية على المدى الطويل ويمكن التنبؤ بها .

وأوضح التقرير أن استمرار الضغط على هوامش أرباح شركات التأمين وإعادة التأمين على صعيد تأمينات الكوارث العالمية والقطاعات المتخصصة طوال عام ٢٠١٨م ، أثبت صحة قرار شركة قطر للتأمين في تحويل محفظة التأمين لديها . ونظراً لمعدلات الفائدة منخفضة المخاطر ، استمر توافر رأس المال البديل ، مما أدى إلى صعوبة زيادة المعدلات بعد الكوارث الطبيعية المدمرة التي حدثت خلال عام ٢٠١٧م . ونتيجة لذلك ، فإن خسائر تأمينات الكوارث التي تكبدتها في الأشهر الـ ١٨ الماضية والتي تصل إلى نحو (٢٣٠) مليار دولار أمريكي ، من المرجح أن تكون كافية لضمان ألا تتجاوز عوائد شركات التأمين وإعادة التأمين تكلفة رأس المال في عام ٢٠١٨م ، مقارنة بعام ٢٠١٧م الذي انخفضت فيه العوائد إلى حد كبير من تكلفة رأس المال . وبشكل عام ، بلغت خسائر الكوارث المؤمنة حوالي (٨٠) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م . وعلى الرغم من أن هذا يمثل انخفاضاً حاداً في الخسائر المسجلة في العام السابق ٢٠١٧م والتي تقدر ب (١٥٠) مليار دولار أمريكي ، من المتوقع أن يكون عام ٢٠١٩م بهو أعلى عام في سجلات التأمين . بعد قول ذلك ، لا تزال الزيادة في معدلات وأسعار التأمين ضئيلة .

كما أوضح التقرير أن المجموعة ، بصفتها شركة التأمين الرائدة في قطر والمشغل الرائد والمستثمر في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، واصلت تأثرها بالحصار الاقتصادي المفروض على قطر في يونيو ٢٠١٧م . ومع ذلك ، فإن قطر قد تعافت بشكل ملحوظ من الحصار ، وتشير مؤشراتها الاقتصادية والسوقية الرئيسية إلى أنها قريبة أو حتى فوق مستويات ما قبل الحصار ، وأقامت علاقات اقتصادية وتجارية جديدة ، وشرعت في إصلاحات لبيئة الاستثمار والأعمال التجارية ، وحثت على المزيد من التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال الذي سيعزز الاستثمار والاستهلاك خلال عشرينيات القرن الحادي والعشرين .

وأشار التقرير إلى أن نمو عمليات شركة قطر للتأمين المحلية والواردة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقي مستقراً ، في حين استمرت شركة التأمين على الحياة والتأمين الطبي (QLM) ، ومقرها في الدوحة في التوسع . في عام ٢٠١٨م ، تم نقل (QLM) من مظلة مركز قطر للمال لتصبح تحت إشراف مصرف قطر المركزي من أجل التوفيق بشكل أفضل مع الإطار التنظيمي على مستوى المجموعة وإدراج كافة شركات المجموعة تحت هيئة تنظيمية واحدة . وبالمثل ، واصلت الشركة العمانية القطرية للتأمين (OQIC) ، وهي الشركة التابعة المدرجة في سلطنة عمان ، واصلت النمو بشكل قوي ، وكدليل على إنجازات هذه الشركة ، تم منحها "أفضل الشركات أداء في فئة الشركات الصغيرة" (أقل من ٢٥ مليون ريال عماني) في

(٤) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦ م

سلطنة عمان ، وتم الإعلان عن هذه الجائزة المرموقة في سبتمبر ٢٠١٨ م من قبل مؤسسة عالم الإقتصاد والأعمال (AIWA) ، والتي نشرتها يونيتد ميديا سيرفيس ، مجلة الأعمال العربية الرائدة في سلطنة عمان ، كما نجحت أعمال شركة قطر للتأمين في الإمارات العربية المتحدة ، وهي الأعمال التي بدأت في دبي في عام ١٩٦٨ م ، نجحت في إتمام ٥٠ عاماً من العمليات ، مما جعلها واحداً من أقدم شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

وأضاف التقرير أن التكنولوجيا والابتكار تعد من العوامل الرئيسية المساهمة في القيادة الداخلية والإقليمية المستدامة للمجموعة ، وعلى خلفية نهج الشركة بأتمتة كامل عمليات خدمة العملاء ، في نوفمبر ٢٠١٨ م ، تم الاعتراف بقطر للتأمين "أفضل شركة للتأمين على السيارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١٨ م" في جوائز المراجعة المصرفية والمالية العالمية ، التي أجرتها مجلة المراجعة المصرفية والمالية العالمية ، ويعد هذا الترتيب المرموق بمثابة شهادة على النجاح الباهر الذي حققه نهج الشركة المتمحور حول العملاء والتقدم التكنولوجي تجاه منتجاتها وخدماتها . لقد حصلنا على الكثير من النجاحات من خلال تبني التحول الإلكتروني ودمج الذكاء الاصطناعي (AI) لأتمتة الأنظمة والعمليات لتبسيط حركة العملاء ، وأن بوابة البيع بالتجزئة كانت محركاً رئيسياً في تعزيز منتجاتها وخدماتها ، سواء من خلال الحصول على عروض الأسعار ، أو شراء التأمين على السيارات عبر الإنترنت ، أو خدمات التأمين عن طريق المكالمات الهاتفية ، أو تقديم مطالبات تأمين السيارات إلكترونياً .

وأضاف التقرير مثلاً آخر على الابتكار الناجح للمنتجات في تجارة التجزئة هو (QIC Anaya) ، وهي مبادرة فريدة في مجال التأمين الطبي للمواطنين والمقيمين في دولة قطر ، توفر "عناية" الوصول إلى الخدمات الصحية من مزودي الخدمات الطبية من القطاع الخاص مثل المراكز الصحية والعيادات الخاصة ومراكز طب الأسنان والصيدليات بأسعار تنافسية . وتكمن نقاط القوة في "عناية" في الشمولية والكمالية ، مما يفيد جميع شرائح المجتمع . والهدف من (QIC Anaya) تقوية مكانة المجموعة المهيمنة في الأعمال الطبية للشركات التي تحققت من خلال QLM .

كما أضاف التقرير أن تشجيع المواطنين القطريين الشباب لأدوار إدارية رئيسية داخل المجموعة سيزيد من استدامة نجاحها كشركة تأمين إقليمية وعالمية رائدة ، وأن الترقّيات الحديثة في الشركة تعتبر جزء لا يتجزأ من خطتها الاستراتيجية الناجحة والجهود الحثيثة لتقطير الوظائف لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 . ومن خلال المزيد من هذه المبادرة ، أطلقت مجموعة قطر للتأمين أكاديمية (QIC Learning) لتقوية الدراية التقنية وخبرات الموظفين القطريين لتحقيق التميز التشغيلي في مجالات تخصصه .

وأشار التقرير إلى أن الإدارة الفعالة والكفؤ للتدفقات النقدية وأموال المساهمين تعد أمراً أساسياً لأعمال المجموعة ، ومع زيادة التقلبات في الأسواق العالمية وتضييق شروط السياسة النقدية ، فإن فريقها الاستثماري قد حقق أداءً جيداً مرة أخرى بشكل استثنائي ، ليحافظ على سجل شركة قطر للتأمين الثابت كونه مديراً استثمارياً ناجحاً للغاية ، ويعزى ذلك إلى حرص الفريق



(5) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦م

ومهاراته المهنية المتميزة على مواصلة منحه الكثير من الجوائز والألقاب المرموقة . مثال واحد من عام ٢٠١٨م : تم الاعتراف بشركة قطر للتأمين بأنه "بيت الاستثمار الأعلى" خلال دراسة استقصائية أجرتها مجلة (Asset) بالتعاون مع (Benchmark Research) وقد صنفت الاستبيان أكبر بيوت الاستثمار في سندات (G3) الآسيوية (تصدرها جهات الإصدار الآسيوية بالدولار الأمريكي واليورو والين الياباني) بناءً على عدد الأصوات التي حصل عليها مستثمروها . تم تقييم أكثر من (٢٩٠) مؤسسة مختلفة بما في ذلك مديري الأصول ، وصناديق التحوط ، والبنوك الخاصة ، والبنوك وشركات التأمين / صناديق الثروة السيادية ، وقد تم وضعهم على القائمة النهائية خلال الدراسة . مثال آخر: فاز "صندوق QIC" للأسهم الخليجية بجائزة أفضل أداء للصناديق في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٧م لصالح صندوق بقيمة أكثر من (٧٥) مليون دولار أمريكي في حفل جوائز مدير الصندوق السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دبي . سجل الصندوق عائداً بنسبة (٧,٥٪) بالدولار الأمريكي كأداء قياسي في مقابل نسبة (٣,٣٪) التي حققها أقرانه . يتم تنظيم الجوائز السنوية المرموقة من قبل مجلة مدير الصندوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وقد دخل أكثر من خمسين صندوقاً مختلفاً إلى فئات المنافسة المختلفة ، وبشكل عام ، بلغ دخل الاستثمار (٨٦٣) مليون ريال قطري في عام ٢٠١٨م ، مقارنة بـ (٩٨٦) مليون ريال قطري في العام السابق ، ويعود سبب انخفاض العائد من سنة إلى أخرى بشكل رئيسي إلى بعض مكاسب الاستثمار الغير متكررة التي تحققت في عام ٢٠١٧م . كذلك ، نتج عن إعادة تصنيف أنواع معينة من الأوراق المالية الاستثمارية بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨م ، نتج عن ذلك حدوث بعض الخسائر ، وقد بلغت عائدات الاستثمار الحالية لمجموعة قطر للتأمين نسبة سنوية (٤,٦٪) ، مقارنة مع (٥,٤٪) لعام ٢٠١٧م . ولا يزال أداؤها الاستثماري لا مثيل له من قبل أي من أقرانها . في المجموع ، تحققت نتائج الاكتتاب المحسنة وإيرادات الاستثمار المرنة في صافي أرباح موحد لعام ٢٠١٨م مبلغ (٦٦٤) مليون ريال قطري (٢٠١٧: ٤٢٤) مليون ريال قطري) ، بعد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة البالغة (٢١,٥) مليون ريال (٢٠١٧: ٢١,٥) مليون ريال ، مما نتج عنه عائد على السهم (١,٧٨) ريال قطري مقابل (١,١١) ريال قطري في عام ٢٠١٧م .

كما أشار التقرير إلى جهود المجموعة لتعزيز كفاءة العمليات بإعادة هيكلة مساهمة شركة قطر للتأمين - كابيتال (QIC Capital LLC) ، الشركة القابضة المسجلة في مركز قطر للمال والتي تمتلك (١٠٠٪) من الأعمال الدولية ، بالاتفاق مع أصحاب حصص الأقلية على شراء حصصهم في (QICC) مقابل أسهم في شركة قطر للتأمين ، وهذا سيؤدي للمجموعة نسبة ملكية (100٪) من عملياتها التأمينية وإعادة التأمين الدولية وسييسر هيكل المجموعة ، كما سيؤدي أصحاب الأقلية في (QICC) فرصة امتلاك أسهم في (QIC) القابلة للتداول والمدرجة في بورصة قطر . وقد وافق جميع أصحاب حصص الأقلية في (QICC) على ذلك العرض .



(٦) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦م

وعن قواعد ومبادئ الحوكمة ، أوضح التقرير أن شركة قطر للتأمين قد التزمت بمتطلبات ومبادئ الحوكمة وفقاً للنظام الجديد لحوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية - الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، ووفقاً لمبادئ حوكمة شركات التأمين - الصادرة عن مصرف قطر المركزي ، ويشتمل التقرير السنوي للحوكمة لعام ٢٠١٨م ، والذي سوف يتم عرضه على الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماده ومن ثم رفعه إلى هيئة قطر للأسواق المالية ، والمرفق صورته مع هذا التقرير ، يشتمل على موقف الشركة من نظام ومبادئ الحوكمة .

وأضاف التقرير أنه تماشياً مع التوسع العالمي للمجموعة ، فقد عززت المزيد من قدراتها في مجال الامتثال وإدارة المخاطر وأنظمة المجموعة الاكتوارية الواسعة لمطابقة أفضل الممارسات العالمية ، وأن إدارة المخاطر (ERM) تعد عنصراً أساسياً لنجاح شركة قطر للتأمين المتواصل ، حيث تضم الركائز الثلاث وهي إدارة المخاطر وإدارة التعرض وإدارة رأس المال . وأحد الأمثلة على ذلك هو التطبيق الجاد من قبل الشركة لتقوية حوكمة ومنهجية الاحتياطات ، مما أدى إلى نظرة أكثر حذراً إلى توقعات الخسارة النهائية وخفض بطيء لاحتياطات السنوات السابقة ، وأنه تم التأكيد على تقييم قوة المجموعة المالية في عام ٢٠١٨م بإعطائها درجة (A/Stable) من قبل Standard & Poor's ودرجة "A" (Excellent) من قبل A.M.Best ، حيث أن كلا الوكالتين قد أكدتا صراحةً على قوة إبطار إدارة مخاطر المؤسسات الخاص بالشركة ، وأنه كجزء من نهج إدارة المخاطر الشامل للمجموعة ، تمت إعادة هيكلة برامج إعادة التأمين لتتماشى مع سياسة شبيهة للمجموعة للمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ، كما تمكّنتنا ظروف سوق إعادة التأمين الحالية من إدارة تقلبات الأرباح بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة .

وقد أوصى التقرير بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (١٥٪) عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م .

وأشار التقرير إلى أن شركة قطر للتأمين تواصل إهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، وتقديم الدعم للمجتمع في المجالات الثقافية والرياضية والتعليمية . خلال هذا العام ، خصصت الشركة نسبة (2.5٪) من أرباح عملياتها في قطر ٩,٩٥٩ مليون ريال) يتم سددها لصندوق دعم الأنشطة .

وعن التوقعات المتفائلة بحذر لعام ٢٠١٩م ، أفاد التقرير بأنه على خلفية التوسع العالمي والريادة الإقليمية المتنامية للمجموعة ، فإننا متفائلون بحذر حول آفاق شركة قطر للتأمين لعام ٢٠١٩م بالرغم من أن الأسواق المالية العالمية مهيأة لأن تبقى متقلبة مع تباطؤ النمو الاقتصادي ، وازدياد الصراعات التجارية واعتماد البنوك المركزية موقف أقل ملاءمة ، إلا أننا نشعر بالتفاؤل من المرونة الاقتصادية القوية لدولة قطر وتضائل تأثير الحصار بالإضافة إلى علامات تحسن ظروف التداول فسي أسواق التأمين وإعادة التأمين العالمية ، وأنها سوف نلتزم بالإستراتيجيات التي تم اختبارها على مدار الوقت ، وسوف نستكشف

(٧) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦م

فرص الاكتتاب والفرص الاستثمارية لتحقيق نمو حكيم ومستدام ، مما يحقق عائداً ممتازة لمساهميننا .

وفي ختام التقرير أعرب مجلس الإدارة عن تقديره لفريق الإدارة التابع للمجموعة ولموظفينا على جهودهم الدؤوبة وتصميمهم ، كما تقدم بخالص الشكر إلى مساهمي الشركة وعملاتها الكرام على دعمهم المستمر لضمان تقدم المجموعة ، كما أعرب المجلس عن عميق تقديره وامتنانه لأمير البلاد المفدى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني - حفظه الله - ولحكومة دولة قطر الرشيدة على توجيهااتهم الكريمة ودعمهم المتواصل .

ثم قام السيد المحاسب / أحمد سيد - عن مكتب السادة / إيرنست و يونج - مراقب حسابات الشركة - بتلاوة تقريره الذي أفاد بتمام تدقيق البيانات المالية الموحدة للشركة والشركات التابعة (المجموعة) والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م ، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وأن البيانات المالية الموحدة ، في رأيهم ، تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي الموحد للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) ، وأنهم قاموا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) ، وأنه يرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتهم بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة . وأنه وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (IESBA Code) ، فإنهم كيان مستقل عن المجموعة ، وأنهم قاموا بتبليغ مسؤولياتهم الأخلاقية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتدقيقهم للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمتطلبات المهنية ذات الصلة في دولة قطر ، وأنهم أوفوا بمسؤولياتهم الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية . وأنه في رأيهم أن أدلة التدقيق التي حصلوا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكنهم من إبداء رأيهم ، وأن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق ، في تقديرهم المهني ، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية ، وقد تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأيهم حولها ، كما وأنهم لا يقدمون رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور ، وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق ، وأنهم قد أوفوا في تقريرهم بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة ، بما فيها ما يتعلق بهذه الأمور . وبناءً عليه ، تضمنت أعمال التدقيق التي قاموا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمهم لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة ، وأن نتائج إجراءات التدقيق التي قاموا بها ، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه ، تقدم أساساً لرأيهم حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة .



(٨) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦ م

خطوات التدقيق المتبعة للأمر الهامة حول أعمال التدقيق	الأمر الهامة حول أعمال التدقيق
<p>ركزت إجراءات تدقيقنا على تحليل الأساس المنطقي للافتراضات الاقتصادية والاکتوارية المستخدمة من قبل الإدارة ومقارنتها مع المعايير المعمول بها في القطاع لتقدير مطلوبات عقود التأمين وتقييم مدى كفاءة وقدرة وموضوعية الخبراء المعنيين من قبل الإدارة للقيام بعمل هذا التقدير.</p> <p>قمنا أيضاً بالاستعانة بخبرائنا الاكتواريين الداخليين لمساعدتنا في تقييم مدى معقولية تلك المدخلات والافتراضات الهامة. لقد قمنا بتقييم مدى صحة فحص الإدارة لكفاية المطلوبات. قمنا أيضاً بتقييم مدى صحة فحص كفاية المطلوبات الذي أجرته الإدارة.</p> <p>كما شملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها لفحص كفاية المطلوبات تقييم مدى دقة البيانات السابقة المستخدمة ومعقولية التدفقات النقدية المتوقعة والافتراضات المستخدمة، وإعادة احتساب مبالغ احتياطيات التأمين الفنية على أساس العينة في سياق خبرة المجموعة والقطاع وأيضاً خصائص كل منتج.</p> <p>شملت إجراءاتنا أيضاً فحص ضوابط عمليات انشاء ومراجعة واعتماد المطلوبات عبر مختلف الإدارات المعنية، بما في ذلك عملية تسوية المطلوبات. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بإجراءات مادية لفحص، على أساس عينة، مخصص المطلوبات المبلغ عنها من قبل حاملي الوثائق المسجلة من جانب الإدارة، وذلك من خلال مراجعة تقارير الخسائر المعدة من قبل الخبراء والسياسات الداخلية الخاصة بالاحتياطيات، والافتراضات الأخرى المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالاحتياطيات المشار إليها في الإيضاح ٧ حول البيانات المالية الموحدة.</p>	<p>تقدير مطلوبات عقود التأمين</p> <p>تتضمن احتياطيات التأمين الفنية احتياطي المطالبات القائمة (OCR) واحتياطي الأقساط غير المكتسبة (UPR) واحتياطي التعويضات المتكبدة ولكن لم يبلغ عنها (IBNR). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تمثل احتياطيات التأمين الفنية جزءاً مادياً من إجمالي مطلوبات المجموعة. ووفقاً للإفصاح الوارد بالإيضاح رقم ٧ حول البيانات المالية الموحدة، يتطلب تحديد تلك الاحتياطيات ممارسة تقديرات هامة للنتائج المستقبلية غير المؤكدة المتعلقة بتسوية المطالبات وتغير مخاطر الأعمال، لاسيما مبالغ التسويات النهائية للمطلوبات طويلة الأجل لحاملي الوثائق.</p> <p>تستخدم المجموعة نماذج تقييم متعددة وذلك لعدم احتساب احتياطيات التأمين الفنية. إن الطبيعة المعقدة لنماذج التقييم المستخدمة قد ينتج عنها وقوع أخطاء نتيجة وجود معلومات غير ملائمة / غير مكتملة أو استخدام نماذج وافتراضات غير مناسبة أو نتيجة لتصميم أو تطبيق تلك النماذج.</p> <p>تشمل المدخلات الهامة المستخدمة في تقدير هذه المطلوبات طويلة الأجل افتراضات اقتصادية مثل العائد على الاستثمار، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، وكذلك افتراضات اکتوارية مثل أنماط المطالبات، وأنماط دفع الخسارة، ومعدل التكرارية، ومستوى الخطورة، وسلوك العملاء، إلى جانب بيانات الخسارة السابقة للمجموعة.</p> <p>وبالأخذ في الاعتبار عدم اليقين المادي حول التقديرات الهامة المستخدمة لتحديد احتياطيات التأمين الفنية، لذلك اعتبرنا هذه المسألة أحد أمور التدقيق الهامة.</p>

وأوضح التقرير أن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى والتي تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٨ م، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها وأنه يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٨ م متاحاً للاستخدام بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات، وأن رأيهم حول البيانات المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا يبدون أي شك من أشكال التأكيد حولها، وأنه فيما يتعلق بقابليتهم بتدقيق البيانات المالية المرحدة فإن مسؤوليتهم هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت هذه



(٩) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦ م

المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلوا عليها خلال أعمال التدقيق ، أو أنها تبدو كأخطاء مادية .

وعن مسؤولية الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية ، أفاد التقرير بأن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) ، وتشمل هذه المسؤولية أيضاً أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية ، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ . وأنه عند إعداد البيانات المالية الموحدة ، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح ، عند الحاجة ، حول الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها ، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك ، وأن مسؤولية الأشخاص المكلفين بالحوكمة تتمثل في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة .

وعن مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة ، أفاد التقرير بأن أهدافهم تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل شاملة من الأخطاء المادية ، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأيهم

وأن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم إنقيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سوف تقوم دائماً بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها . قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وينظر فيها كأخطاء مادية ، بصورة فردية أو إجمالية ، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة .

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) ، فإنهم يقومون بممارسة التقديرات المهنية ويحافظون على التزامهم المهني خلال جميع مراحل التدقيق . كما يقومون أيضاً بما يلي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأيهم . تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطي أو تجاوز الرقابة الداخلية .
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة ، وليس لغرض إبداء رأيهم حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة .
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المستخدمة ومقبولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة .
- مراجعة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، بناءً على أدلة التدقيق المقدمة ، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقي بالشك على قدرة

(١٠) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦م

المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية . في حال اتضح لهم وجود شك مادي ، فإن عليهم لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأيهم إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية . كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات . وعلى الرغم من ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية .

• تقييم العرض العام وشكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة ، بما في ذلك الإفصاحات ، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة تحقيق العرض العادل للبيانات المالية المجمعة .

• الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية لشركات المجموعة أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة . إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة ، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق .

وأضاف التقرير أنهم قاموا بالتواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق ، ضمن أمور أخرى ، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة ، وأنهم قدموا للأشخاص المكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأنهم قد التزموا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية ، وقاموا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتهم وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة ، عند الضرورة .

وأن من بين الأمور التي تم التواصل حولها مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة ، قاموا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية ، وبالتالي يعتبرونها أمور التدقيق الهامة . ويقوموا بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما يقررون ، في حالات استثنائية للغاية ، أنه لا يجب الإفصاح العلني عن أمر في تقريرهم لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح .

وعن تقريرهم حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى ، أفاد التقرير أنهم قد حصلوا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأوها ضرورية لأغراض التدقيق ، وحسب علمهم واعتقادهم لم تقع خلال السنة أي مخالفات للنظام الأساسي للشركة الأم أو الأحكام السارية لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥م على وجه قد يكون له تأثير مادي على الأنشطة أو المركز المالي للمجموعة .

وبعد ذلك قام سعادة رئيس الاجتماع باستعراض بنود جدول الأعمال ، حيث تم ، بإجماع المساهمين الحاضرين والمُمثّلين في الاجتماع ، المصادقة على ما يلي :

(١) تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١م والخطة المستقبلية للشركة .

(٢) تقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية للشركة لسنة ٢٠١٨م .

(٣) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر لسنة ٢٠١٨م .

(١١) تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦ م

٤) التوزيع المقترح للأرباح بنسبة (١٥ %) من القيمة الاسمية للسهم بواقع (١,٥) ريال ونصف الريال لكل سهم وتحديد موعد صرفها .

٥) إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ، واعتماد مكافآتهم البالغة (٢١,٥) مليوني ريال .

٦) تقرير الحوكمة لعام ٢٠١٨ م .

٧) سياسة المكافآت بالشركة لعام ٢٠١٩ م .

٨) النظر في سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة واعتمادها .

٩) اعتماد صلاحيات وإجراءات عمل لجنة الترشيحات والمكافآت .

١٠) إعادة تعيين السادة / إيرنست و يونج - مراقبين للحسابات للسنة المالية (٢٠١٩ م) بأتعاب قدرها (٨٤٣,٠٠٠) ريال .

ثم قام سعادة رئيس الاجتماع والسادة الحضور من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة بالرد على أسئلة المساهمين واستفساراتهم حول نتائج الشركة وبياناتها المالية ، كما قدّم المساهمون الحاضرون الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة الشركة وجميع العاملين فيها على النتائج الجيدة التي تحققت خلال العام .

وهنا أعلن سعادة رئيس الاجتماع إنفضاض الاجتماع حيث كانت الساعة الرابعة وخمسون دقيقة مساءً .

رئيس الاجتماع

مراقب الحسابات

مقرر الاجتماع







